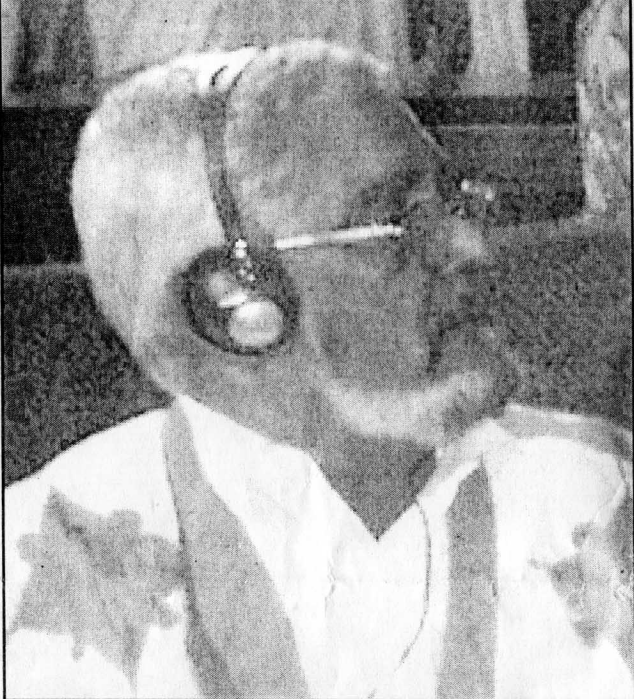


النائب المصطفى ولد بدر الدين في مداخلة أمام الوزير الأول:

تعرض الصحافة العمومية والمستقلة لهجمة قوية بهدف الحد من حريتها

الحكومة مسؤولة عما حدث من أزمات



حكومة جديدة ضد الحكومة التي سبقتها.. ولكن تلك الاتهامات تنتهي دائما بـ: "عفا الله عما سلف" ويسـترجع الفساد عافيته ويواصل دورة حياته بدون انقطاع. سيدي الرئيس، سيدي الوزير الأول؛ إن هذا الجدل

وثانيا، أقترح على حكومتكم الموقرة إعطاء الأولوية لمكافحة الارتفاع الجنوني لأسعار المواد ذات الأولوية في معيشة المواطنين ومواشيهم عن طريق وضع مخطط استعجالي لتوفير هذه المواد الأساسية بأسعار لاثقة كما جرت العادة في هذا النوع من الكوارث. ثالثا، يبدو أن حكومتكم -من خلال البيان الذي بين أيدينا- متمسكة بالتوجه الليبرالي الذي انتهجته الحكومة السابقة للمرحلة الانتقالية؛ مع أن حصيلة هذا التوجه قسمت البلاد إلى معسكرين: معسكر الأغنياء -وهو قلة- ومعسكر الفقراء، وهو الأكثرية.

خلال جلسة الجمعية الوطنية أمس المخصصة لمناقشة برنامج الحكومة الجديدة كما قدمه الوزير الأول الزين ولد زيدان أدلى النائب محمد المصطفى ولد بدر الدين القيادي في اتحاد قوى التقدم بمداخلة جاء فيها: تأتي زيارتكم الأولى لجمعيتنا في ظرفية تتميز بنهاية مسلسل انتخابي يعتبره الكثيرون أكثر الانتخابات نزاهة وشفافية في تاريخ البلاد. وقد كانت حكومتكم ثمرة لتزكية صناديق الاقتراع؛ فلتقبلوا تهاننا الحارة على هذا الفوز بثقة الشعب الموريتاني.

-التوزيع العادل للثروة الوطنية..

-توسيع وتعميق الديمقراطية. -إقامة دولة القانون والمؤسسات. -إصلاح القضاء والإدارة.

ولكنه يضيف أن من الضروري إصلاح الأجهزة الأمنية وتخليصها من مظاهر الفساد التي عطلت فاعليتها، وكذلك إصلاح الجيش وتحديث علاقته بالسلطة.

ويرى فريقنا أن تحقيق هذا البرنامج يتطلب إجماعا وطنيا؛ هذا الإجماع لن يتم إلا بإقامة حكومة وحدة وطنية.

ومع ذلك نحن مستعدون لمساندة أي إجراء -أو عدة إجراءات- في اتجاه التغيير الشامل؛ ولكننا -في نفس الوقت- مستعدون للوقوف ضدكم عندما تتوقفون عن التقدم في اتجاه الإصلاح الشامل.

الصامت لن يتوقف ولن يصل إلى نتيجة مقبولة للمواطنين إلا إذا قمتم بتدقيق صارم وموضوعي تقوم به مؤسسة لها مصداقية؛ عندها يمكن تطبيق المكافأة والعقاب.

سيدي الرئيس، سيدي الوزير الأول؛ إن فريق اتحاد قوى التقدم بعد مطالعته السريعة لخطاب التكليف الذي وجهه رئيس الجمهورية إلى الوزير الأول، وبعد استماعه إلى بيان الوزير الأول؛

يسجل بارتياح تبني الحكومة لبرنامج إصلاح شامل يتقاطع في الكثير من فقراته مع برنامج اتحاد قوى التقدم؛ وخاصة فيما يتعلق بصيانة الوحدة الوطنية..

-مكافحة الرق. -مكافحة الفساد.

بعبارة أخرى فريق -وهو الأقلية- في الجنة، وفريق -وهو الأكثرية- في السعير.

يتناقل المواطنون هذه الأيام في طول البلاد وعرضها أنباء مزعجة عن الوضع الاقتصادي والمالي للبلاد؛ مفادها أن الخزينة فارغة من السيولة، وأنها مدينة ديونا حالة، وأن ميزانية 2007 قد تم صرفها بنسبة 75% وأن الصندوق المشترك قد تم صرفه بنسبة النسبة، وأن شركات الدولة متوقفة عن العمل، وأن مفوضية العون الغذائي لم يبق بها إلا القليل.. ومن جهتها أكدت السلطات الانتقالية -وتؤكد اليوم- عكس ذلك تماما.

ولقد تعود المواطنون على هذا النوع من الاتهامات الذي تطلقه كل

وقد تفاعل الكثيرون خيرا بهذه الحكومة المنتخبة ديمقراطيا وعلقوا عليها آمالا كثيرة.

ومع ذلك فقد عرفت الأسابيع الأولى عمر هذه الحكومة أحداثا أثرت تأثيرا عميقا في حياة المواطنين.

فإلى جانب أزمة المياه والكهرباء في انواكشوط ارتفعت أسعار المواد الغذائية الأساسية وتضجرت أكبر فضيحة للمخدرات في تاريخ البلاد.

وتفيد الأنباء الواردة من داخل البلاد بظهور جيوب عديدة للمجاعة ونفوق الحيوانات نتيجة لنُدرة الحبوب والأعلاف وارتفاع أسعارها.. بما يندرج بخطر المجاعة، هذا في وقت توارت فيه مفوضية العون الغذائي عن الأنظار والأسماع.

هذه المفوضية التي شكلت -لعدة عقود- الملجأ الوحيد للمتكوبين في هذا البلد.

وتتعرض الصحافة (العمومية والمستقلة) لهجمة قوية تهدف للحد من حريتها وحتى قدرتها على الاستمرار؛ في حين تشكل حرية الصحافة بشقيها أهم مكسب حققته بلادنا في العقدين الماضيين.

ولا يعني سرد هذه الأحداث -سيدي الوزير الأول- أمامكم أن حكومتكم مسؤولة عنها أصلا؛ ولكن ما دامت وقعت في عهدكم فأنتم المسؤولون عن معالجتها.

فهل لكم أن تشرحوا للنواب والمواطنين أسباب هذه الأحداث وأبعادها وما هي الإجراءات التي تتوي حكومتكم القيام بها؟ هذا أولا.